



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

بين نزاعات إثيوبيا والسودان - هل ستصدم اثنتان من أكثر الحروب دموية في العالم؟

د. عمرو دراج

تقديرات

23 سبتمبر 2026



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t Eis_EG

بين نزاعات إثيوبيا والسودان - هل ستصطدم اثنتان من أكثر الحروب

دموية في العالم؟

د. عمرو درّاج

مقدمة

رشحت أنباء مؤخراً عن أن [سبع جماعات إثيوبية معارضة](#) ومسلحة قد شكلت ائتلافاً جديداً لمواجهة حكومة رئيس الوزراء أبي أحمد، في خطوة تجمع قوى تنشط في مناطق مختلفة من إثيوبيا تحت إطار مشترك. ويهدف الائتلاف، بحسب نائب رئيس "جبهة تحرير شعب تيجراي"، إيمانويل أسيفا، إلى "الإطاحة بالحكومة وتسهيل إقامة حكومة انتقالية"، فيما يضم سبعة تنظيمات مسلحة، من بينها قوات تيجراي وقوميو "فانو" في أمهرة و"جيش تحرير أوروميا"، وفق ما قاله لوكالة فرانس برس. وجاء الإعلان بعد أن كانت جماعات مسلحة عدة قد كشفت خلال أغسطس وسبتمبر 2026 عن مساعٍ لتنسيق تحركاتها ضد الحكومة الفيدرالية، وسط استمرار القتال في أمهرا وأوروميا، بالإضافة إلى توترات متصاعدة في تيجراي.

من جانبه، أضاف أسيفا أن التحالفات الجديدة تهدف إلى تغيير الحكومة الفيدرالية وتهيئة الطريق أمام تشكيل حكومة انتقالية. كما يشمل الائتلاف، إلى جانب قوات تيجراي و"فانو" و"جيش تحرير أوروميا"، جماعات مسلحة أخرى تنشط في مناطق مختلفة من البلاد، وفق [التصريحات التي نقلتها فرانس برس](#). في واقع الأمر، بدأت الأنباء عن إرهابات عودة الصراع في إثيوبيا تطفو على السطح منذ بداية شهر أغسطس من هذا العام، حيث استؤنفت المعارك البرية وضربات الطائرات المسيّرة في إقليم تيجراي الإثيوبي، مما أدى إلى انهيار السلام الهش الذي كانت قد أرسته [اتفاقية بريتوريا](#) التي تم توقيعها في نوفمبر 2022 لإنهاء الصراع الدامي الذي استمر لمدة عامين، وذلك في ظل دعم الدول المجاورة لها الأطراف المتنازعة، لا سيما السودان وإريتريا اللتان انجرتا إلى ديناميكيات الحرب بالوكالة، مما يُنذر بخطر جسيم يتمثل في اندماج الصراعات الكارثية في إثيوبيا والسودان في حرب إقليمية واسعة النطاق.

ففي صباح يوم السبت الأول من أغسطس، استيقظ العالم على نبأٍ لا يرغب أحدٌ في سماعه: أن [الحرب الأكثر دموية في القرن الحادي والعشرين قد تجددت](#)... فعلى الرغم من أن العالم قد شهد على مدى السنوات الست

والعشرين الماضية قتالاً مدمراً في العراق وأوكرانيا وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، وغيرها الكثير، إلا أن حرب تيجراي تفوق كل ذلك. حيث تشير معظم التقديرات إلى أن عدد القتلى خلالها قد تجاوز 600 ألف. وتبرز الروايات باستمرار مدى استعداد كلا الجانبين لارتكاب جرائم حرب. ورغم أن تيجراي قد تراجعت من عناوين الأخبار العالمية منذ انتهاء القتال، إلا أن الوضع هناك لم يتحسن.

يبدو أن الأمور على وشك أن تزداد سوءاً، خاصةً الآن مع اقتراب الحرب الأهلية المدمرة في السودان من التزامن مع الحرب الأكثر دموية في تاريخ إثيوبيا، بما في ذلك غارات الطائرات المسييرة والتحالفات الناشئة.

حرب 2020

عندما اندلع القتال في الأول من أغسطس من هذا العام، بدأ في نفس المكان الذي توقعه معظم المراقبين؛ على الأطراف الغربية لإقليم تيجراي، في منطقة متنازع عليها منذ نهاية الحرب الأخيرة. حيث يتنازع عليها شعب الأمهرة، وهم الجماعة التي تحالفت مع الحكومة الفيدرالية الإثيوبية خلال حرب التيجراي الأولى، لكنهم يخوضون حالياً صراعاً خاصاً بهم مع الدولة.

وفي ذروة حرب تيجراي الدموية، والتي بدأت في العام 2020، استغل الأمهرة الصراع فرصةً للاستيلاء على الأرض المتنازع عليها اليوم، وما زالوا يسيطرون عليها منذ ذلك الحين. وبغض النظر عن الاستيلاء على تلك الأراضي، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن الأمهرة ارتكبوا سلسلة من جرائم الحرب خلال الصراع السابق. وتطالب تيجراي وقواتها شبه العسكرية الإقليمية، المعروفة باسم جبهة تحرير شعب تيجراي، باستعادة تلك الأرض. وتزعم أن إعادتها إلى تيجراي كانت جزءاً من اتفاقية كان من المفترض أن تسوي هذه القضية قبل سنوات، والمعروفة باسم اتفاقية بريتوريا.

بدأت الجولة الأولى من حرب تيجراي بين جبهة تحرير شعب تيجراي من جهة وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية وحلفائها من جهة أخرى في عام 2020. وجاءت تلك الحرب في أعقاب جهد منسق للحد من نفوذ جبهة تحرير شعب تيجراي في جميع أنحاء إثيوبيا.

وقد هيمنت مسألة منطقة تيجراي على الحياة السياسية الإثيوبية لما يقارب ثلاثة عقود، وأصبح حكمها الذي كان قائماً في إثيوبيا على مدار تلك العقود، مكروهاً بشدة، مما أدى إلى احتجاجات واسعة النطاق عام 2015 واستقالة

رئيس الوزراء آنذاك. مهّد هذا الطريق أمام أبي أحمد، رئيس الوزراء الحالي، للوصول إلى السلطة. والمعروف أنه بمجرد توليه زمام الأمور، شنّ أحمد حملة مكثفة للحد من نفوذ جبهة تحرير شعب تيجراي. وقد بدأ القتال مجدداً عام 2026 لأن اتفاقية بريتوريا، اتفاقية السلام التي أنهت الحرب الأولى، لم تعالج الكثير من القضايا الأساسية التي أدت إلى اندلاع القتال في المقام الأول.

ماذا يحدث الآن؟

مع تجاهل المشكلات المشار إليها، سمح اتفاق بريتوريا للإحباطات بالتفاقم حتى انفجرت. يرى محللون تابعون لمنظمة [ACLED لمراقبة النزاعات](#) أن جبهة تحرير شعب تيجراي قررت استعادة الإقليم وحشدت قواتها للهجوم. واستعانت الجبهة بوحدة شبه عسكرية متمرسة كانت قد فرّت من السودان في نهاية الحرب السابقة، وانتهى بها المطاف بالقتال إلى جانب القوات المسلحة السودانية ضد قوات الدعم السريع في الحرب الأهلية السودانية. وهذه هي القوات التي قاتلت الجيش الفيدرالي الإثيوبي في الأول من أغسطس.

ووفقاً لتقارير متعددة، فقد تم دحر قوات التيجراي وتكبّدت خسائر فادحة في هذه العملية. ولفترة من الوقت بعد ذلك، لم تقع اشتباكات أخرى، وبدأ أن الهدوء سيسود، حيث أكد مصدر واحد على الأقل من جبهة تحرير شعب تيجراي [لصحيفة جان فرانس برس أن الوضع قد وصل لحالة من الهدوء الحذر منذ ذلك الحين](#).

إلا أنه في العاشر من أغسطس، شنّ الجيش الإثيوبي هجوماً على مدرسة كانت في عطلة مدرسية في قرية مورا، التي تبعد حوالي 160 كيلومتراً عن "ميكييلي"، عاصمة إقليم التيجراي. وأفادت [هيئة الإذاعة البريطانية \(بي بي سي\)](#) [بمقتل ثلاثة مقاتلين من جبهة تحرير شعب تيجراي وإصابة سبعة آخرين](#). كما زعم مسؤول محلي مقتل مدني وإصابة أربعة آخرين، مضيفاً أن نهراً قريباً كان السكان يستقون منه الماء قد استهدف أيضاً. بعد بضعة أيام، شنت إثيوبيا هجوماً آخر، استهدفت فيه هذه المرة مواقع متعددة في ميكييلي وما حولها يومي 18 و20 أغسطس.

واتهمت جبهة تحرير شعب تيجراي القوات الإثيوبية باستهداف مناطق سكنية وإصابة أكثر من اثني عشر مدنياً. ثم في الفترة من 24 إلى 26 أغسطس، شنت أديس أبابا هجمات في شرق وشمال غرب وجنوب تيجراي. كما تصاعدت حدة القتال البري، وإن كان بشكل مؤقت. وفي الخامس عشر من أغسطس، دارت معارك بين القوات

الحكومية وقوات جبهة تحرير شعب تيجراي حول بلدة كوبو، القريبة من الحدود بين إقليمي تيجراي وأمهرة. وأفادت التقارير أن كلا الجانبين كانا يحشدان قواتهما بالقرب من المنطقة، وكانت هذه الاشتباكات دليلاً على سرعة تصاعد الموقف.

تنتظر حالياً قوات دفاع تيجراي ساعة الصفر للهجوم الكبير على أديس أبابا، ويتحدث التيجراي عن أنه "سوف يتم تطهير إثيوبيا من نظام القمع والتطهير العرقي الحاكم لها الآن". وطبقاً لوكالة الأنباء الفرنسية، فقد استولت قوات التيجراي على المطار الإقليمي في عاصمة التيجراي "ميكيللي".

طوال هذه الفترة، سعت كل من أديس أبابا وميكيللي إلى كسب تأييد الرأي العام. وصوّرت وسائل الإعلام الرسمية الإثيوبية جبهة تحرير شعب تيجراي على أنها المعتدية، وأنها تمثل كياناً حاكماً غير شرعي، بينما نددت الجبهة مراراً بالحكومة الفيدرالية واصفةً إياها بالإبادة الجماعية وسط غارات الطائرات المسيّرة. لكن التطور الأهم على الإطلاق كان الإعلان الأخير لقائد متمرد يُدعى زام كاسي، وهو ليس قائد جبهة تحرير شعب تيجراي، بل قائد أقوى الميليشيات المعروفة مجتمعة باسم الفانو. فالفانو والأمهرة قوميون عرقيون منظمون في قوى قتالية تخوض حالياً معاركها الخاصة ضد الحكومة.

تحالف سيمدو

خلال مقابلة نادرة مع صحيفة "ليون" السويسرية، أعلن كاسي عن اختتام مفاوضات استمرت شهوراً مع سبع جماعات مسلحة أخرى، وتشكيل تحالف يُدعى "سيمدو" بهدف واحد هو إزاحة أبي أحمد من السلطة. لكن ما يجعل هذا التحالف جديراً بالذكر ليس طموحه، مع أن أعضائه جميعاً يؤمنون بقدرتهم على تحقيق النجاح. في الوقت الراهن، يتطلع كل زعيم متمرد في العالم، ليس فقط في إثيوبيا، بل في كل مكان، إلى محاكاة تجربة أحمد الشرع، الرئيس الانتقالي الحالي لسوريا.

لكن ما يجعل التحالف الإثيوبي الجديد للمتمردين جديراً بالذكر حقاً هو أعضاؤه؛ حيث أعلن زام كاسي، الرجل الذي أعلن عن الاتفاق، أن جبهة تحرير شعب تيجراي، وميليشيا عرقية قوية أخرى تُدعى جيش تحرير أرومو، بالإضافة إلى عدة جماعات عرقية أخرى في إثيوبيا، جميعها جزء من هذا التحالف. المثير أن معظم هذه الجماعات لا تطبق بعضها البعض، على الأقل في الظروف العادية.

حقيقة الصراع

في الحقيقة، يشهد القرن الأفريقي حالياً نمطاً معقداً من الصراعات المسلحة يتسم بتداخل حركات التمرد المحلية، والنزاعات الإقليمية التي لم يتم حلها، والتحالفات المتغيرة، والتدخل الخارجي. ومن بين أهم التطورات تجدد أعمال العنف في منطقة تيجراي بإثيوبيا، بعد عدة سنوات فقط من انتهاء حرب تيجراي. وفي الوقت نفسه، لا يزال السودان المجاور يعاني من حرب أهلية مدمرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

ويثير العنف المتجدد في تيجراي سؤالاً أمنياً إقليمياً مهماً: هل يمكن أن تصبح الصراعات الداخلية في إثيوبيا مترابطة بشكل متزايد مع الحرب الأهلية في السودان، مما يخلق صراعاً إقليمياً أوسع؟ يمكن دراسة احتمال التداخل بين اثنتين من أشد حروب العالم فتكاً – الصراع الداخلي في إثيوبيا والحرب الأهلية بالسودان – من خلال دراسة ثلاثة أبعاد مترابطة: الأسباب غير المحسومة لنزاع تيجراي، وظهور تحالفات جديدة بين الجماعات المسلحة الإثيوبية، وتدخل الدول المجاورة والجهات الفاعلة الخارجية.

وسنتناول في هذا العرض هذه التطورات على أرض الواقع، مع الوضع في الاعتبار أن المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار الإقليمي ليس بالضرورة الاحتمال المباشر لحرب تقليدية بين إثيوبيا والسودان، بل بالأحرى تزايد ترابط النزاعات والجهات المسلحة والمصالح الاستراتيجية والقوى الإقليمية عبر الحدود الوطنية.

خلفية النزاع والتاريخ السياسي لإثيوبيا

لا يمكن فهم تجدد العنف في تيجراي دون النظر إلى التاريخ السياسي لإثيوبيا. فعلى مدى ثلاثة عقود تقريباً، مارست جبهة تحرير شعب تيجراي نفوذاً كبيراً على السياسة الإثيوبية. وساهم تزايد المعارضة لهذا النظام السياسي في اندلاع احتجاجات واسعة النطاق بدأت عام 2015، ومهدت في نهاية المطاف الطريق أمام أبي أحمد لتولي منصب رئيس الوزراء.

بعد توليه منصبه، انتهج أبي أحمد سياسات تهدف إلى الحد من النفوذ السياسي لجبهة تحرير شعب تيجراي. وتصاعدت التوترات السياسية لاحقاً إلى نزاع مسلح عام 2020 بين الجبهة والحكومة الفيدرالية الإثيوبية، المدعومة بقوات متحالفة.

أسفرت حرب تيجراي الناتجة عن ذلك عن مستويات عالية للغاية من العنف ومعاناة المدنيين. وتشير التقديرات إلى أن عدد القتلى تجاوز 600 ألف، مما يجعلها واحدة من أكثر الصراعات تدميراً في القرن الحادي والعشرين. وفي نهاية المطاف، أنهى اتفاق بريتوريا للسلام القتال الرئيسي. ومع ذلك، لم يُقدم الاتفاق حلولاً للعديد من النزاعات الهيكلية الكامنة وراء الصراع، لا سيما المسائل المتعلقة بالأراضي والسلطة السياسية. وبالتالي، لم يُؤدّ الإنهاء الرسمي للأعمال العدائية بالضرورة إلى إزالة الظروف المؤدية إلى تجدد الصراع.

استئناف القتال

تُعدّ قضية وضع غرب تيجراي من القضايا المحورية في الصراع المتجدد. وخلال الحرب السابقة، استولت قوات من الأمهرة على أراضي لا تزال الأطراف التيجراية تُطالب بها. ولذلك، يُمثّل النزاع الإقليمي تحدياً سياسياً وأمنياً. وقد طالبت جبهة تحرير شعب تيجراي بإعادة هذه الأراضي إلى تيجراي بموجب إطار اتفاقية السلام. وقد ساهمت المسائل الإقليمية العالقة في إعادة حشد القوات التيجراية. وأفادت التقارير في الأول من أغسطس باستئناف القتال بين القوات التيجراية والقوات الفيدرالية الإثيوبية. ورغم تراجع القوات التيجراية وتكبّدها خسائر فادحة، إلا أن التطورات اللاحقة أظهرت أن المواجهة لم تُحتو بشكل نهائي.

وشنت القوات الإثيوبية لاحقاً سلسلة من غارات الطائرات المسيّرة على أهداف داخل تيجراي وحولها، أدت إلى وقوع إصابات بين المقاتلين والمدنيين على حد سواء. ودارت اشتباكات أخرى على طول حدود تيجراي وأمهرة، مما يُظهر مدى سرعة تحول النزاعات المحلية إلى مواجهات عسكرية أوسع نطاقاً.

ويبرز تجدد العنف مشكلة جوهرية في مجتمعات ما بعد النزاعات: إذ قد يُنهي اتفاق السلام حرباً واسعة النطاق دون معالجة المظالم السياسية والإقليمية والاجتماعية التي أدت إلى نشوب النزاع في المقام الأول.

تحالف متعدد الفصائل

ولكن هناك تطور رئيسي آخر يتمثل في محاولة تشكيل تحالف بين الجماعات المسلحة الإثيوبية. هذا التحالف، الذي يطلق عليه إسم "سيمدو"، يضم جماعات من بينها فانو من الأمهرة، وجبهة تحرير شعب تيجراي، وجيش

تحرير أورومو، إلى جانب منظمات مسلحة أخرى ذات توجهات عرقية، وهدفه المعلن هو الإطاحة بحكومة أبي أحمد من السلطة.

ولتحليل الأمر، يكتسب هذا التحالف أهمية بالغة لأن أعضائه كانوا تاريخياً من ألد الخصوم. فقد انخرطت جماعات الأمهرة والتيجري في نزاعات إقليمية وسياسية طويلة الأمد. كما شهدت حركتا الأمهرة والأورومو مواجهات مسلحة. لذا، فإن استعدادهم للتعاون يمثل شكلاً من أشكال التوافق الاستراتيجي القائم على خصم مشترك، وليس بالضرورة حلاً لخلافاتهم الجوهرية.

ويرى مايكل دانجيلو، من مشروع التهديدات الحرجة، أن التعاون العسكري بين هذه الجماعات قد يضع ضغطاً إضافياً على القوات الفيدرالية الإثيوبية، التي يُنَاط بها بالفعل القيام بمهمة التصدي لعدة حركات تمرد. ومع ذلك، يبقى مدى استدامة هذا التحالف غير مؤكد.

في واقع الأمر يوجد تاريخ من الصدامات بين هؤلاء الحلفاء المُفترضين، بالإضافة إلى الخلافات داخل فانو نفسها. وتُظهر هذه التطورات صعوبة تحويل التعاون الاستراتيجي المؤقت إلى تنسيق سياسي وعسكري مستدام. وتحفظ المجموعات المختلفة بأهداف متباينة فيما يتعلق بالبنية السياسية المستقبلية لإثيوبيا وترتيباتها الإقليمية. وبالتالي، يُمثل هذا التحالف تهديداً متزايداً للحكومة الإثيوبية و في الوقت نفسه مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار داخل المعارضة نفسها.

إريتريا وعلاقتها بالصراع

تُمثل إريتريا عنصراً هاماً آخر في بيئة الأمن الإقليمي. فالعلاقات بين إريتريا وجمهورية تحرير شعب تيجري عدائية تاريخياً. ارتبط تنافسهما بالحرب الإريترية الإثيوبية (1998-2000)، التي أسفرت عن أكثر من 100 ألف قتيل.

وعندما تغير الحال، وتولى أبي أحمد رئاسة الوزراء، أقامت إثيوبيا وإريتريا علاقة جديدة. وحاول أبي إقامة السلام مع إريتريا، ودعم الرئيس الإريترى أسياس أفورقي إثيوبيا لاحقاً خلال حرب تيجري.

ولكن القوات الإريترية قد انخرطت في النزاع في ذلك الوقت، واتُهمت بارتكاب فظائع جسيمة. ومع ذلك، استُبعدت إريتريا لاحقاً من المفاوضات التي أفضت إلى تسوية السلام بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وجمهورية تحرير شعب تيجري.

وقد زاد اهتمام إثيوبيا باللاحق بالحصول على منفذ بحري من تعقيد العلاقات في المنطقة. وتُشير هذه الحادثة إلى أن ميناء عصب، وهو ميناء إريتري كان يُعد سابقاً المنفذ البحري الرئيسي لإثيوبيا، يُمثل مصدر قلق خاص في هذا الشأن.

وقد دعمت إريتريا لاحقاً الجماعات المسلحة الإثيوبية المعارضة للحكومة الفيدرالية، بما في ذلك فانو. كما أفادت التقارير بتحسّن علاقاتها مع جبهة تحرير شعب تيجراي. ويُوضح هذا التطور مرونة التحالفات الإقليمية. فقد تتعاون جماعات وحكومات كانت خصوصاً لدودين عندما تتلاقى مصالحها الاستراتيجية.

الحرب في السودان

تدور الحرب الأهلية في السودان بشكل أساسي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وقد أدى هذا الصراع إلى نشوء شبكة من العلاقات الإقليمية والدولية، ومن أهمها العلاقة بين إثيوبيا وقوات الدعم السريع. وفي هذا السياق، قمنا في [المعهد المصري للدراسات بتحليل تقارير](#) تفيد بأن قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، المعروف باسم حميدتي، قد زار أديس أبابا والتقى برئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد. وقمنا في التحليل بدراسة أثر العلاقة بين حميدتي وإثيوبيا على التداخل بين حربي السودان وإثيوبيا، ما يشكل خطورة مضاعفة على استقرار الإقليم بكامله.

من المعروف أن [إثيوبيا أنشأت مركزاً تدريبياً لأفراد قوات الدعم السريع](#) في منطقة أصوصا في إقليم بني شنقول الإثيوبي بالقرب من الحدود السودانية، [والذي كشفت عنه وكالة رويترز في تقرير مفصل ومهم](#)، مع حديث عن [تلقّي مساعدات مالية وتدريبية من دولة الإمارات العربية المتحدة](#). ويتلقى آلاف المقاتلين من قوات الدعم السريع تدريباتهم في هذا المركز. وقد اتهم الجيش السوداني إثيوبيا بالسماح لقوات الدعم السريع بشن هجمات من الأراضي الإثيوبية.



صورة أقمار صناعية تُظهر [هنا](#) وساحات جديدة في مطار أصوصا (نشرة عبر رويترز/Vantor).

وتكتسب هذه العلاقة أهمية بالغة لأن تفاعل إثيوبيا مع قوات الدعم السريع يؤثر بشكل مباشر على الحكومة العسكرية السودانية. وفي شهر أغسطس، أفادت التقارير أن حميدتي قام بزيارة أخرى إلى أديس أبابا، حيث استقبله مسؤولون إثيوبيون رفيعو المستوى. ويُظهر هذا التعامل الدبلوماسي مدى ارتباط الصراع في السودان بالاستراتيجية الإقليمية لإثيوبيا.

دور الإمارات

لا يمكن فهم هذه الديناميكيات الإقليمية فهماً كاملاً دون النظر إلى الدور المنسوب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في الصراعات الدائرة في المنطقة (أنظر مثلاً [هنا](#)، [هنا](#)). فخلال حرب تيجراي السابقة، أفادت التقارير أن جبهة تحرير شعب تيجراي تقدمت نحو أديس أبابا، ووصلت في إحدى المراحل إلى مسافة 320 كيلومتراً تقريباً من العاصمة، ولكن [الإمارات العربية المتحدة قامت لاحقاً بتقديم مساعدات عسكرية كبيرة للحكومة الإثيوبية](#)،

شملت طائرات مسيّرة ومعدات عسكرية أخرى، وتم تكريس جسر جوي إماراتي ضمّ أكثر من 90 رحلة جوية، نقلت إمدادات عسكرية وساعدت في وقف تقدّم جبهة تحرير شعب تيجراي.

كما أنه من المعروف أيضاً أن دولة الإمارات تمثل داعماً خارجياً رئيساً لقوات الدعم السريع في السودان. ويُنشئ هذا رابطاً إقليمياً هاماً؛ إذ يمكن لعلاقات أي جهة خارجية مع كل من إثيوبيا وقوات الدعم السريع أن تؤثر بشكل غير مباشر على البيئة الاستراتيجية المحيطة بالحرب الأهلية في السودان والصراعات الداخلية في إثيوبيا. وبالتالي، فلا يمكن دراسة هذه الصراعات من خلال العلاقات الثنائية بين إثيوبيا والسودان فقط، بل هي جزء من منظومة أوسع تشمل حكومات إقليمية ومنظمات مسلحة وقوى خارجية.

تطور الصراع

بدراسة هذه المحددات، يبدو وجود لإمكانية تحول نزاع تيجراي والحرب الأهلية السودانية إلى نزاع واحد. إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا الاندماج حتمياً، حتى الآن على الأقل، بل لا تزال هناك قيود كبيرة يمكن أن تحول دون حدوث ذلك.

فعلى الأرض، تخوض الحكومة العسكرية السودانية بالفعل معارك ضارية ضد قوات الدعم السريع، وتواجه ضغوطاً عسكرية في عدة مناطق من البلاد. لذا، فإن فتح جبهة رئيسية أخرى ضد إثيوبيا سيُكبّدها تكاليف إضافية باهظة. كما تواجه إثيوبيا حركات تمرد داخلية متعددة. واحتمالية تشكيل تحالف متمردين مستدام تعني أن أديس أبابا تواجه تحديات أمنية داخلية كبيرة.

وتُحفز هذه العوامل كلا الدولتين على تجنب المواجهة العسكرية المباشرة. ومع ذلك، فإن غياب حرب تقليدية وشيكة لا يعني أن النزاعين منفصلان تماماً. ويرتبط البلدان بالفعل من خلال: تحركات مسلحة عابرة للحدود؛ علاقات بين الحكومات والجماعات المسلحة غير الحكومية؛ التدريب العسكري والدعم اللوجستي؛ النزاعات الإقليمية والسياسية؛ التحالفات الإقليمية؛ وتدخل قوى خارجية. ويشير هذا إلى أن الخطر الرئيسي قد يكون امتداد النزاع لا اندلاع حرب متعمدة بين الدول.

وبالتالي، فقد يُغيّر تطورٌ في نزاعٍ ما حسابات الأطراف المشاركة في نزاعٍ آخر. فعلى سبيل المثال، قد يؤثر تغييرٌ في التوازن الداخلي لإثيوبيا على حسابات السودان العسكرية، بينما قد تؤثر التطورات في السودان على علاقات إثيوبيا مع الجماعات المسلحة الإقليمية.

التحالفات الناشئة

ومن المهم التأكيد هنا على أن التحالفات في القرن الأفريقي ليست بالضرورة دائمة لا تتغير. فالتعاون بين الخصوم السابقين، كما تمت الإشارة إليه في هذه الحالة، هو تعاونٌ حول مصالح مشتركة في جوهره. إلا أن معارضة أبي أحمد المشتركة لا تُزيل الخلافات الإقليمية والعرقية والسياسية القديمة بين الجماعات المشاركة.

وبحسب تقارير متداولة، فإن الاشتباكات بين قوات الأورومو والفانو تُجسّد بالفعل هذه المشكلة. وبالمثل، تُشير الخلافات داخل الفانو إلى أنه حتى المنظمات المشاركة في التحالف المُقترح قد لا تمتلك موقفاً موحداً.

وهذا تبرز مفارقة: فمن جهة، قد يؤدي التعاون بين المعارضة المسلحة الإثيوبية إلى زيادة الضغط على الحكومة الفيدرالية، ومن جهة أخرى، قد تمنع الانقسامات التاريخية بين هذه الجماعات تشكيل ائتلافٍ متماسكٍ ومستدام. لذا، فإن أهمية التحالف في المستقبل لن تعتمد فقط على إعلان المجموعات تعاونها، بل على قدرتها على الحفاظ على التنسيق العسكري رغم تضارب مصالحها السياسية.

الخلاصة

يُظهر تجدد العنف في تيجراي أن اتفاقية السلام السابقة في إثيوبيا لم تُنهِ النزاعات السياسية والإقليمية الكامنة وراء حرب تيجراي. وفي الوقت نفسه، أضاف ظهور تحالف مُقترح يضم جبهة تحرير شعب تيجراي، وجبهة فانو، وجيش تحرير أورومو، وجماعات مسلحة أخرى، بُعداً جديداً لأزمة الأمن الداخلي في إثيوبيا.

وتجري هذه التطورات ضمن بيئة إقليمية أوسع نطاقاً تتشكل بفعل تغير علاقة إريتريا مع إثيوبيا وجبهة تحرير شعب تيجراي، والحرب الأهلية المستمرة في السودان، وعلاقة إثيوبيا المُعلنة مع قوات الدعم السريع، وتدخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

لا يبدو أن إثيوبيا والسودان على وشك الدخول في حرب مباشرة بينهما، حيث أن مثل هذه الحرب غير مُرجحة حالياً نظراً لمواجهة الحكومتين ضغوطاً مُتنافسة كبيرة. لذا، فإن الشاغل الأهم هو الترابط المُتزايد بين الصراعات. لا تزال الحروب الداخلية في إثيوبيا والحرب الأهلية في السودان مُنفصلتان عن بعضهما، لكن الجهات الفاعلة المُشاركة فيها تعمل بشكل مُتزايد ضمن نفس البيئة السياسية والأمنية الإقليمية. ويمكن للتحالفات التي يجري تشكيلها حول أعداء مشتركين أن تتجاوز مؤقتاً الخصومة التاريخية، بينما قد يؤدي الدعم الخارجي إلى تداعيات للصراعات المحلية تتجاوز الحدود الوطنية.

وبالتالي، فإن منطقة القرن الأفريقي تجسّد كيف يمكن للصراعات المعاصرة أن تتطور من أزمات داخلية معزولة إلى مشاكل أمنية إقليمية مترابطة، يمكن أن تؤدي إلى صراعات دموية ممتدة. ويبقى من غير المؤكد ما إذا كانت التوترات الحالية ستؤدي في نهاية المطاف إلى حرب أوسع نطاقاً. إلا أنه من الواضح أن الحفاظ على الحدود الفاصلة بين الصراعات الداخلية في إثيوبيا والحرب الأهلية في السودان بات أكثر صعوبة.